Distr.: General
5 August 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

الدورة الخامسة عشرة

جنيف، 14–16 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

التطورات الأخيرة والتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية*

موجز

تتناول مذكرة المعلومات الأساسية هذه التطورات والاتجاهات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية الرئيسية، إذ تحلل العوامل المؤثرة على أسعار السلع الأساسية والإنتاج والتجارة في عام 2023 والربع الأول من عام 2024. ففي السنوات الأخيرة، شهدت ديناميات أسواق السلع الأساسية تحولات كبيرة تنطوي في آن واحد على تحديات وفرص للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وقد أدت التوترات الجيوسياسية والتجارية وعدم الاستقرار السياسي إلى تفاقم تقلبات السوق، مما أثر على أسعار السلع الأساسية وسلاسل الإمداد. ويُسلَّطُ الضوءُ على عدة تحركات في سوق سلع محددة في المجموعات الرئيسية الثلاث: الأغذية والمعادن والطاقة. وبوجه عام، شهد عام 2023 اتجاهات تنازلية في أسعار الوقود (مثل النفط والغاز) والمعادن الحرجة للانتقال الطاقي (مثل الكوبالت والليثيوم والنيكل) والأغذية، باستثناء المشروبات المدارية غير الروحية، وذلك بسبب التحسن في العرض العالمي وانخفاض الطلب. وأثرت الحرب في أوكرانيا والحالة في الشرق الأوسط على أسواق محددة، مثل أسعار المعادن النفيسة التي ارتفعت بسبب حالة عدم اليقين الجيوسياسي. ويُسلَّطُ الضوءُ في هذه المذكرة على مسألتين تتعلقان بالسياسة العامة، وهما اللائحة 2023/1115 (EU) المتعلقة بالمنتجات غير المنطوية على عمليات لإزالة الغابات (31 أيار/مايو 2023) والصادرة عن الاتحاد الأوروبي وانتشار اتفاقات الوصول التجاري المتعلقة بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقي. ولكل من هاتين المسألتين المتعلقتين بالسياسة العامة آثار على أسواق السلع الأساسية والبلدان النامية المعتمدة عليها.

* لا يعني ذكر أي شركة أو عملية مرخَّص بها الإعراب عن تزكية الأمم المتحدة لها.

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- تُسنِد الفقرة 208 من اتفاق أكرا (TD/442) ولاية إلى مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لإنشاء اجتماع متعدد السنوات للخبراء معني بالسلع الأساسية والتنمية. وأُعيد تأكيد هذا التكليف في الفقرة 17 من ولاية الدوحة لعام 2012 (TD/500/Add.1)، التي مددته للفترة الفاصلة بين عام 2013 و2016. ومدد التكليف مرة أخرى إلى عام 2020 في الفقرة 100(ق) من مافيكيانو نيروبي (TD/519/Add.2)، وأعيد تأكيده مؤخراً في الفقرتين 123 و127(ل) من عهد بريدجتاون (TD/541/Add.2).

2- وفي هذه المذكرة، يجري تحليل تطورات سوق السلع الأساسية خلال عام 2023، مع التركيز على اتجاهات الأسعار وأسباب تقلباتها. كما يُسلَّط الضوء على المسائل السياساتية المرتبطة بالسلع الزراعية والمعادن الحرجة، لا سيما اللائحة الجديدة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي[1] 2023/1115 (EU) بشأن المنتجات غير المنطوية على عمليات لإزالة الغابات (31 أيار/مايو 2023) والتدابير المتعلقة بالتجارة التي تؤثر على سلاسل قيمة المعادن الحرجة للانتقال الطاقي. ويتم تصنيف السلع قيد التحليل إلى ثلاث مجموعات رئيسية: (أ) السلع الغذائية والمشروبات؛ و(ب) المعادن والخامات والفلزّات؛ و(ج) مصادر الطاقة.

أولاً- التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية

ألف- لمحة عامة عن ديناميات الأسعار

3- كان مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية في السوق الحرة لجميع مجموعات السلع الأساسية متقلباً للغاية في العامين الماضيين، لكنه استقر مؤخراً، وإن كان في مستويات أعلى من تلك التي كانت سائدة قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبلغ المؤشر ذروته عند 235,6 نقطة في آب/أغسطس 2022، مدفوعاً في المقام الأول بانقطاعات في العرض وارتفاع أسعار السلع الأساسية الناجم عن الحرب في أوكرانيا. غير أن المؤشر غيَّر اتجاهه في أيلول/سبتمبر 2022، وانخفض إلى 147,6 نقطة بحلول حزيران/يونيه 2023 (الشكل 1). ونتج هذا التراجع عن انخفاض الطلب الناجم عن الشواغل المتعلقة بالركود الاقتصادي العالمي. وفي الفترة الفاصلة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2023، شهد المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 12 في المائة، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الوقود الناتج عن تخفيضات في العرض أعلنتها منظمة البلدان المصدرة للنفط وحلفاؤها، والمعروفة باسم "أوبك بلاس". ومع ذلك، أعقب هذا الاتجاه التصاعدي انخفاض لاحق من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2023. واستقر المؤشر منذ ذلك الحين في حوالي 150 نقطة، في آذار/مارس 2024، مما يعكس أحدث البيانات المتاحة وقت إعداد هذه المذكرة.

(1) متاح في: https://environment.ec.europa.eu/topics/forests/deforestation/regulation-deforestation-free-products_en.

الشكل 1

مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية

(100=2015)

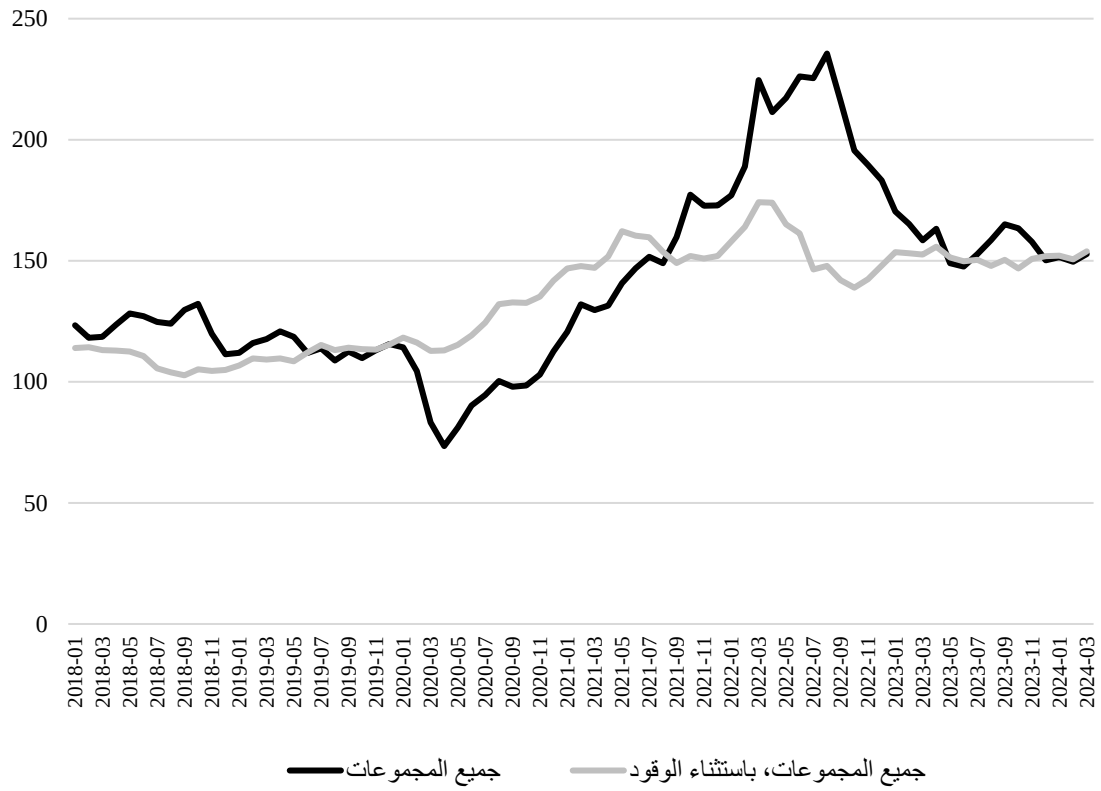

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

4- ووصل مؤشر الأونكتاد لأسعار الغذاء إلى ذروته في أيار/مايو 2022 وأيار/مايو 2023، حيث بلغ 138,7 و135,9 نقطة على التوالي، لكنه انخفض إلى 123,9 نقطة في كانون الأول/ديسمبر 2023 (الشكل 2). ومن بين العوامل التي ساهمت في هذه التقلبات الحرب في أوكرانيا وأحوال الطقس[2]. ورغم عدم تجديد مبادرة البحر الأسود، التي انتهت صلاحيتها في 17 تموز/يوليه 2023، والتي كان من المتوقع أن تضغط على أسعار المواد الغذائية في اتجاه تنازلي[3]، أنشأت أوكرانيا ممر شحن مؤقتاً عبر غرب البحر الأسود، بمساعدة بلغاريا ورومانيا، مما أدى إلى تحسين عرض الحبوب[4].

5- وكان مؤشر الأونكتاد للمشروبات المدارية غير الروحية متقلباً في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023، حيث كان يتأرجح بين فترات ارتفاع الأسعار وانخفاضها. وبعد هذه الفترة، بدأ المؤشر مساراً تصاعدياً، حيث ارتفع من 118,3 إلى 159,5 نقطة بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وآذار/مارس 2024 (الشكل 2). وهذا ما يعكس زيادة بنسبة 35 في المائة تقريباً بسبب الارتفاع الكبير في أسعار الكاكاو والبن، الناتج جزئياً عن أحوال الطقس السلبية، بما في ذلك تأثير ظاهرة النينيو (الإطار 1).

(2) World Bank, 2024a, Food security update, 29 February، متاح في: https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/brief/food-security-update/data-and-research.

(3) انظر: https://www.un.org/en/black-sea-grain-initiative.

(4) Economist Intelligence Unit, 2024, Commodities outlook 2024: Resilient prices amid global headwinds, London.

6- وشهد مؤشر الأونكتاد للبذور الزيتية النباتية انخفاضاً طوال عام 2023، حيث انخفض من 155,9 إلى 134,4 بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2023. واستمر هذا الاتجاه التنازلي في الربع الأول من عام 2024. ومن العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذا الانخفاض هو انخفاض أسعار الصويا، التي تمثل 63 في المائة من هذا المؤشر. واستناداً إلى بيانات نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، ارتفع الإنتاج العالمي من الصويا من 378,3 مليون طن في عام 2023/2022 إلى 393,4 مليون طن في عام 2024/2023[5]. وأدت هذه الزيادة في العرض إلى ضغط تنازلي على أسعار الصويا، مما أثر بدوره على مؤشر البذور الزيتية النباتية عموماً.

الشكل 2

مؤشرات أسعار سلع أساسية مختارة

(100=2015)

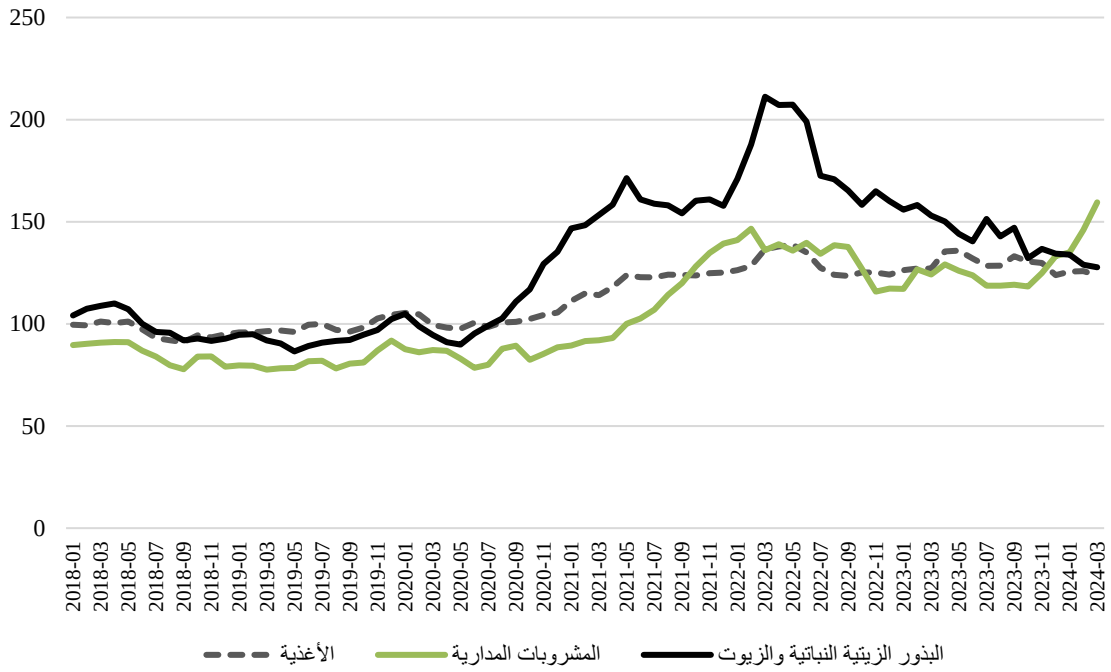

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

7- وشهد مؤشر الأونكتاد للمعادن والخامات والمعادن الخسيسة انخفاضاً بين شباط/فبراير وأيار/مايو 2023، حيث انخفض من 194,4 نقطة إلى 172,3 نقطة (الشكل 3). وكان هذا الانخفاض مدفوعاً بانخفاض أسعار السلع الأساسية الرئيسية مثل الألومنيوم والنحاس وخام الحديد والنيكل. وبعد هذا الانخفاض، دخل المؤشر فترة من الاستقرار النسبي في الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، حيث تراوح بين 176,5 و181,4 نقطة. وأعقب هذا الاستقرار اتجاه تنازلي طفيف في الربع الأول من عام 2024.

(5) انظر: https://www.amis-outlook.org/home/en/ (اطلع عليه في 31 أيار/مايو 2024).

الشكل 3

مؤشر المعادن والخامات والمعادن الخسيسة

(100=2015)

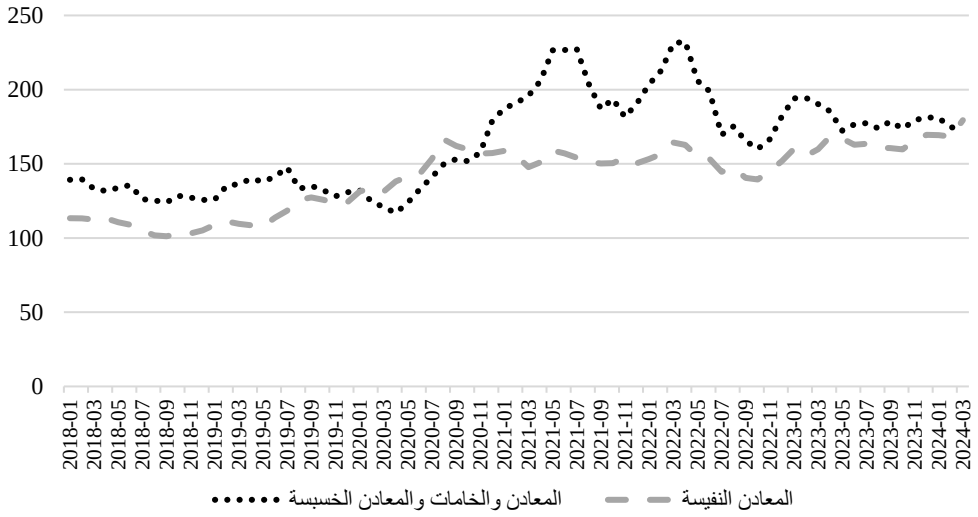

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

8- وبعد أن وصل مؤشر الأونكتاد للوقود إلى 289,6 نقطة في آب/أغسطس 2022، انخفض إلى 204,8 نقطة في كانون الأول/ديسمبر 2022. واستمر هذا التراجع بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2023، حيث انخفض من 180,6 إلى 146,2 نقطة (الشكل 4). ويعزى هذا التراجع إلى الانخفاض في جميع سلع الوقود، وخاصةً الغاز الطبيعي والفحم. وبعد هذه الفترة، ارتفع المؤشر إلى 174,2 نقطة في أيلول/سبتمبر 2023، وذلك أساساً بسبب زيادة أسعار النفط الخام بمقدار 20 دولاراً للبرميل الواحد، قبل أن ينخفض المؤشر إلى 149,1 نقطة بحلول كانون الأول/ديسمبر 2023. وظل المؤشر مستقراً تقريباً خلال الربع الأول من عام 2024.

الشكل 4

مؤشر أسعار الوقود

(100 = 2015)

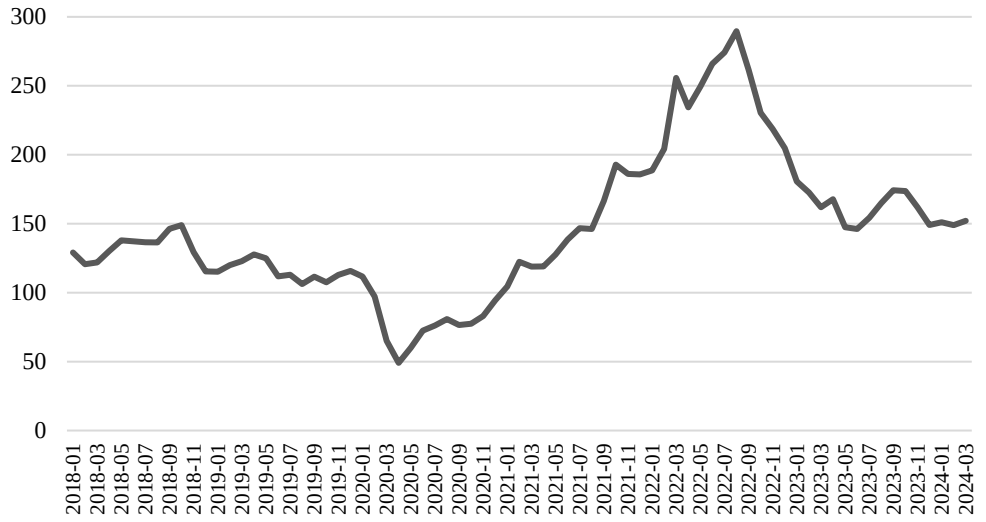

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

باء- التطورات الأخيرة في سلع أساسية مختارة

1- سلع الأغذية والمشروبات

9- بعد ارتفاع أسعار القمح بمقدار 525 دولاراً للطن المتري في أيار/مايو 2022 بسبب انخفاض الصادرات من أوكرانيا، استمرت أسعاره في الانخفاض حتى نهاية عام 2022، لتصل إلى 388 دولاراً للطن المتري في كانون الأول/ديسمبر 2022 (الشكل 5). واستمر هذا الاتجاه التنازلي في أسعار القمح حتى عام 2023 والربع الأول من عام 2024، رغم عدم تجديد مبادرة البحر الأسود. وانخفض سعر طن القمح من 381 دولاراً إلى 272 دولاراً بين كانون الثاني/يناير 2023 وآذار/مارس 2024، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 29 في المائة. وهذا هو أدنى مستوى له خلال السنوات الثلاث الماضية، ولكنه لا يزال أعلى بمقدار 52 دولاراً من متوسط فترة 2015-2019. ومن العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار القمح هو تحسن إنتاجه في الاتحاد الروسي وصادراته منه، التي زادت من 76,1 مليون طن إلى 104,2 مليون طن بين فترتي 2022/2021 و2023/2022، استناداً إلى نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية[6]. غير أن الحالة لا تزال عرضة لمزيد من الانقطاعات في العرض والتغيرات في التوقعات، وستتوقف اتجاهات أسعار العقود الآجلة على التطورات في منطقة البحر الأسود، نظراً للدور الكبير للمنطقة في توريد القمح إلى الأسواق الدولية.

الشكل 5

اتجاهات أسعار سلع أساسية مختارة

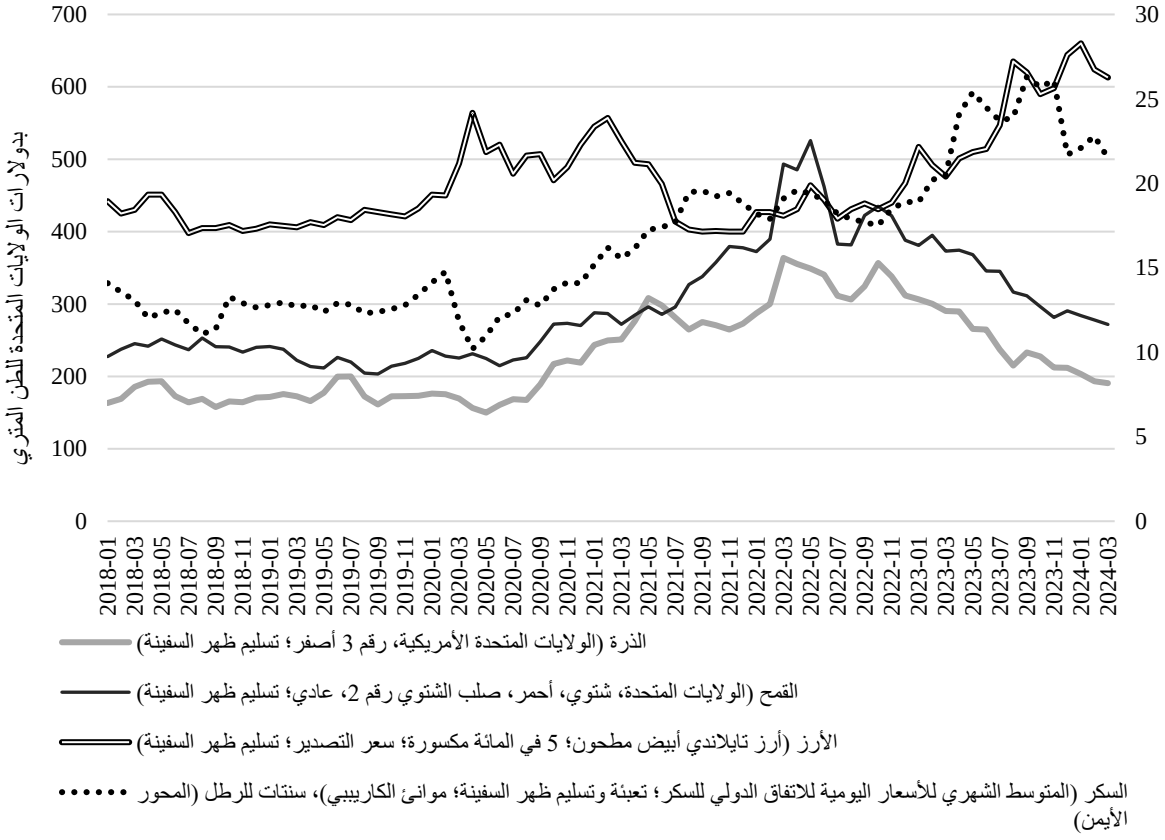

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

(6) المرجع نفسه.

10- وتشير توقعات الإنتاج العالمي للقمح في فترة 2024/2023 إلى انخفاض الإنتاج العالمي من القمح في فترة 2024/2023 من 806 إلى 788,4 مليون طن (الشكل 6) لأول مرة منذ فترة 2019/2018، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 2,2 في المائة عن فترة 2023/2022. ويعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى انخفاض إنتاج أستراليا (-14,6 مليون طن) والاتحاد الروسي (-11,4 مليون طن) وكازاخستان (-4,3 مليون طن)[7]. وفي أستراليا، يمكن أن يعزى انخفاض الإنتاج إلى نقص في هطول الأمطار وانخفاض مستويات رطوبة التربة[8]. أما في كازاخستان، فقد أثر جفاف حزيران/يونيه 2023، الذي أعقبه هطول أمطار غزيرة في الربع الثالث من عام 2023، تأثيراً شديداً على المنطقة الشمالية المنتجة الرئيسية للحبوب[9]. وساهمت الظروف الجوية الجافة في جزء من منطقة القوقاز في انخفاض الإنتاج في الاتحاد الروسي[10]. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تشهد صادرات القمح العالمية للفترة 2024/2023 انخفاضاً معتدلاً بنسبة 0,8 في المائة عن مستويات الفترة 2023/2022.

الشكل 6

اتجاهات إنتاج القمح وصادراته

(بملايين الأطنان)

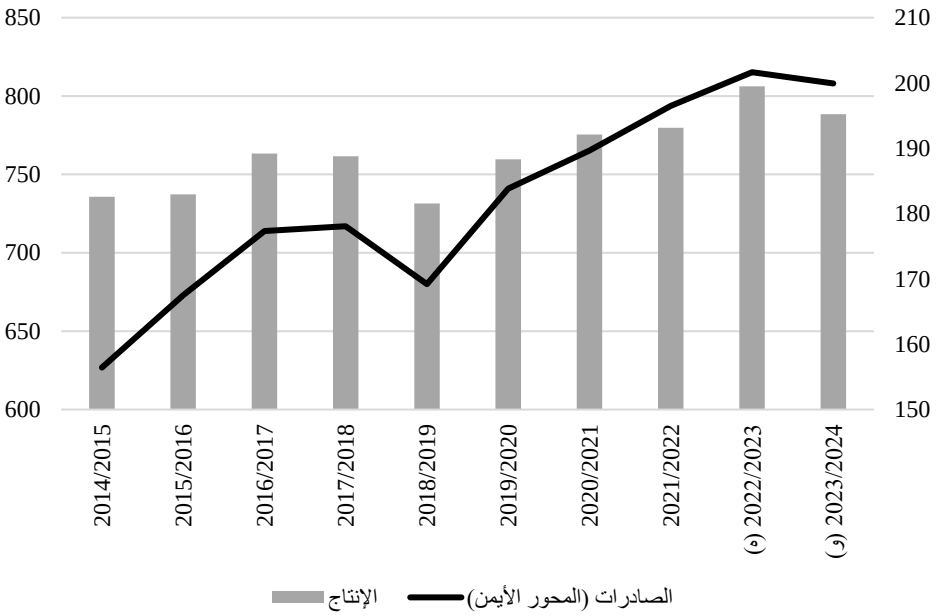

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية.

ملاحظة: (ه) تشير إلى التقديرات للفترة 2023/2022 و(و) تشير إلى التوقعات للفترة 2024/2023.

(7) يتم تحليل اتجاهات السوق باستخدام بيانات من نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، استناداً إلى سنة التسويق الوطنية للإنتاج وسنة التجارة الدولية للصادرات والواردات. ويسمح هذان الجدولان الزمنيان المختلفان بمقارنة البيانات بين البلدان، ولكن لا يسمح بمقارنتها مع البيانات الوطنية.

(8) United States of America, Department of Agriculture, 2023, Commodity intelligence report, Australia wheat: Production to fall from record highs after extended dryness, 26 September, Foreign Agricultural Service.

(9) United States of America, Department of Agriculture, 2024, Kazakhstan: Grain and feed update, 28 February, Foreign Agricultural Service.

(10) AMIS, 2024, Market Monitor, No. 115, February.

11- وشهدت أسعار الذرة انخفاضاً طوال عام 2023، حيث انخفضت من 307 دولارات إلى 212 دولاراً بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2023، رغم انتعاش طفيف في أيلول/سبتمبر 2023 (الشكل 5)، مسجلةً بذلك انخفاضاً بنسبة 31 في المائة. واستمر هذا الاتجاه التنازلي في الربع الأول من عام 2024، ليصل إلى 191 دولاراً في آذار/مارس 2024. ولعل هذا الانخفاض في الأسعار يُعزى إلى الأسعار التنافسية في منطقة البحر الأسود، وزيادة الإنتاج في البلدان المصدرة الرئيسية، والآفاق المواتية للحصاد المقبل، حيث من المتوقع أن يرتفع الإنتاج العالمي في فترة 2024/2023 بنسبة 5,5 في المائة ليصل إلى 1235,6 مليون طن، وهو مستوى قياسي (الشكل 7). وفي الوقت نفسه، وبعد زيادة صادرات الذرة بنسبة 1,9 في المائة تقريباً في فترة 2024/2023، من المتوقع أن ترتفع صادرات الذرة بنحو 5,8 ملايين طن في فترة 2024/2023[11]. ويُعزى هذا النمو المتوقع إلى الزيادة الكبيرة في واردات الصين (بمقدار 8,8 ملايين طن)، وهي البلد المستورد الرئيسي في العالم، مما يعكس في المقام الأول الطلب القوي من صناعة الأعلاف المحلية، حيث تستخدم الذرة في المقام الأول في علف الحيوانات لإنتاج اللحوم[12].

الشكل 7

اتجاهات إنتاج الذرة وصادراتها

(بملايين الأطنان)

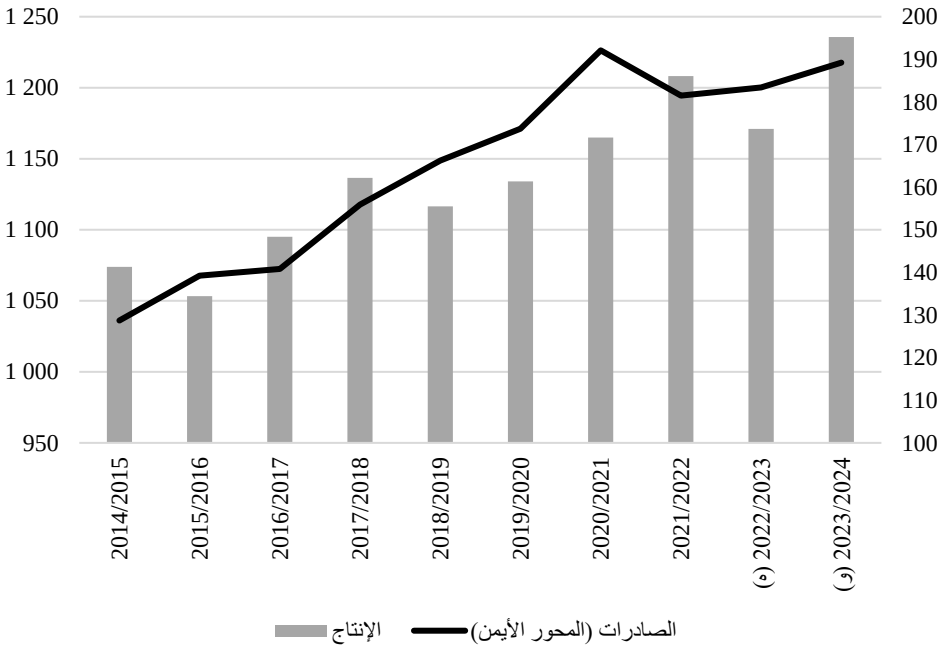

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية.

ملاحظة: (ه) تشير إلى التقديرات للفترة 2023/2022 و(و) تشير إلى التوقعات للفترة 2024/2023.

12- وبعد انخفاض طفيف في السعر القياسي للأرز التايلندي في أوائل عام 2023، ارتفع هذا السعر بنسبة 35,3 في المائة، حيث زاد من 476 دولاراً إلى 644 دولاراً بين آذار/مارس وكانون

(11) انظر: https://www.amis-outlook.org/home/en/ (اطلع عليه في 31 أيار/مايو 2024).

(12) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), 2024, Country briefs: China, 29 March, Global Information and Early Warning System on Food and Agriculture, متاح في: https://www.fao.org/giews/en/.

الأول/ديسمبر 2023 (الشكل 5). وحدثت هذه الزيادة في سياق قيام مصدّرين مهمين للأرز (مثل الهند) بفرض قيود على الصادرات لتعزيز الإمدادات المحلية سعياً إلى التصدي لارتفاع الأسعار المحلية والطلب القوي في آسيا وأفريقيا[13]. وقد شهد الربع الأول من عام 2024 انخفاضاً طفيفاً في هذا السعر القياسي، مدفوعاً بانخفاض قيمة عملات المصدرين الرئيسيين مقابل دولار الولايات المتحدة، وتباطؤ الطلب العالمي على الأرز في ظل زيادة الأسعار وزيادة العرض الموسمي[14].

13- وتشير توقعات الإنتاج العالمي من الأرز للفترة 2024/2023 إلى زيادة قدرها 3,5 ملايين طن عن تقديرات الفترة 2023/2022، ليصل إلى مستوى قياسي سنوي جديد قدره 529,2 مليون طن (الشكل 8)[15]. غير أن توقعات صادرات الأرز الدولية في 2024/2023 تظهر اتجاهاً معاكساً. وتشير التوقعات إلى انخفاض طفيف، حيث من المتوقع أن تبلغ الصادرات 51,1 مليون طن، بانخفاض قدره 3,4 في المائة عن المستويات المنخفضة أصلاً في فترة 2023/2022[16]. وتجدر الإشارة إلى أنه على مدى السنوات العشر الماضية، بلغت نسبة الصادرات إلى الإنتاج بالنسبة إلى الأرز 9,5 في المائة للأرز، مقارنة بنسبة 14,4 في المائة للذرة و23,8 في المائة للقمح.

الشكل 8

اتجاهات إنتاج الأرز وصادراته

(بملايين الأطنان)

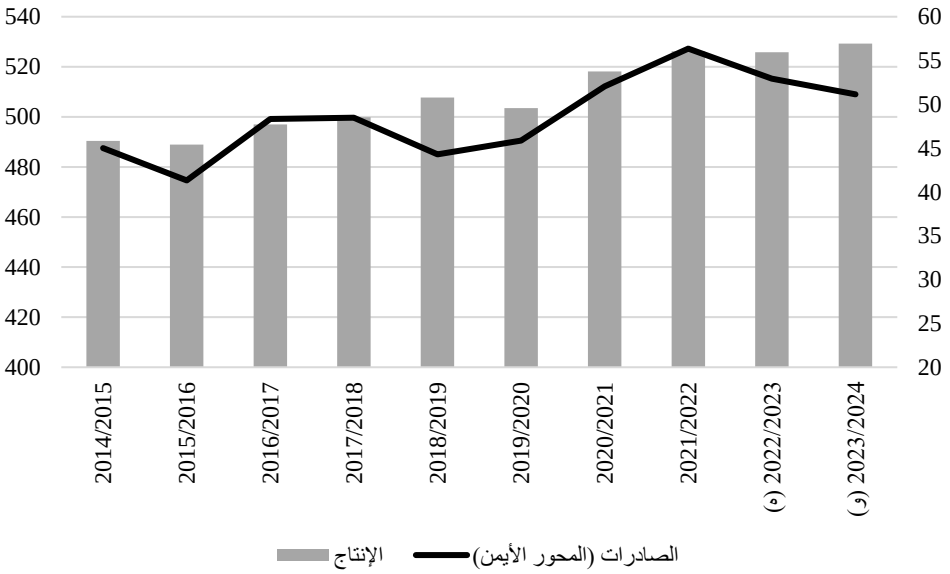

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية.

ملاحظة: (ه) تشير إلى تقديرات فترة 2023/2022 و(و) تشير إلى توقعات فترة 2024/2023.

14- وارتفع سعر السكر بنسبة 50,3 في المائة بين تشرين الأول/أكتوبر 2022 وأيلول/سبتمبر 2023، حيث ارتفع من 17,5 إلى 26,3 سنتاً للرطل الواحد، ليصل إلى أعلى مستوى له

(13) Glauber J and Mamun A, 2024, India's export restrictions on rice continue to disrupt global markets, supplies and prices, 7 February, International Food Policy Research Institute.

(14) World Bank, 2024b, Lower food prices amid improved supply outlooks, 24 May.

(15) انظر: https://www.amis-outlook.org/home/en/ (اطلع عليه في 31 أيار/مايو 2024).

(16) FAO, 2024, FAO cereal supply and demand brief, World food situation, 5 July.

منذ أيلول/سبتمبر 2011. ويعزى هذا الارتفاع جزئياً إلى ظاهرة النينيو، التي قللت من كميات السكر المعروضة عالمياً بعد أن تسبب الطقس الجاف في إتلاف المحاصيل في الهند وتايلند[17]. وفي وقت لاحق، انخفض السعر إلى 21,5 سنتاً للرطل في آذار/مارس 2024، مما يعكس زيادة الإنتاج في البرازيل والمياه الجافة التي سمحت باستمرار إنتاج قصب السكر وخروج صادرات السكر من الموانئ بشكل أسرع من المتوقع[18].

15- ويُقدر الإنتاج العالمي من السكر في موسم 2024/2023 بنحو 183,5 مليون طن في موسم 2024/2023، بزيادة قدرها 8,2 ملايين طن مقارنةً بموسم 2023/2022. ويُعزى هذا النمو في المقام الأول إلى ارتفاع الإنتاج في البرازيل، الذي من المتوقع أن يعوض انخفاض الإنتاج في باكستان وتايلند. ومن المتوقع أن يصل الاستهلاك إلى مستوى قياسي جديد، مدفوعاً بالنمو في الهند وباكستان. ومن المتوقع أن ترتفع الصادرات مع ارتفاع الشحنات من البرازيل وتايلند، مما يعوض انخفاض الشحنات من الهند وباكستان[19].

16- وارتفعت أسعار الكاكاو ارتفاعاً كبيراً في عام 2023، حيث بلغت نسبة ارتفاعها 67,2 في المائة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2023، إذ ارتفعت من 115,3 إلى 192,8 سنتاً للرطل الواحد (الشكل 9). واستمر هذا الاتجاه التصاعدي خلال الربع الأول من عام 2024، حيث وصلت الأسعار إلى 337,3 سنتاً للرطل في آذار/مارس 2024، بزيادة قدرها 235 في المائة منذ أيلول/سبتمبر 2022. وأثرت الأحوال الجوية، ولا سيما ظاهرة النينيو، تأثيراً سلبياً كبيراً على غلة المحاصيل في كوت ديفوار وغانا، اللتين تمثلان مجتمعتين 58 في المائة من الإنتاج العالمي في الفترة ما بين عامي 2022 و2023[20]. وتشمل العوامل الأخرى التي تساهم في الزيادة الكبيرة في أسعار الكاكاو التعدين غير القانوني في غانا (مما يؤدي إلى إزالة الغابات) وانخفاض الإنتاجية بسبب تقادم أشجار الكاكاو، وكلاهما أدى إلى انخفاض إنتاج الكاكاو[21]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انتشار مرض فيروس انتفاخ براعم الكاكاو يزيد من تفاقم انخفاض إنتاج الكاكاو في كوت ديفوار[22].

17- وبالمقارنة مع موسم 2023/2022، يواجه سوق الكاكاو العالمي اختلالاً كبيراً بين العرض والطلب. وتشير التوقعات إلى انخفاض في كل من الإنتاج والطلب ولكن مع وجود عجز في العرض في المقام الأول، في سياق انخفاض مستويات المخزون. ومن المتوقع أن ينخفض إجمالي الإنتاج العالمي من الكاكاو إلى 4,5 ملايين طن، بنسبة قدرها 10,9 في المائة مقارنة بموسم 2023/2022. ومن المتوقع أن يؤثر هذا الانخفاض في العرض، الذي أدى إلى ارتفاع تاريخي في الأسعار، على الطلب العالمي على

(17) World Economic Forum, 2023, Sugar prices are at their highest level since 2011. Here's what's causing the surge, 22 November.

(18) World Bank, 2024c, *Commodity Markets Outlook, April 2024*, Washington, D.C.

(19) United States of America, Department of Agriculture, 2023, Sugar: World markets and trade, November 2023, Foreign Agricultural Service.

(20) UNCTAD, 2024, Chocolate price hikes: A bittersweet reason to care about climate change, 28 March.

(21) International Cocoa Organization, 2024, Cocoa Market Review, March، متاح في: https://www.icco.org/cocoa-market-report-for-march-2024/.

(22) المرجع نفسه.

الكاكاو، الذي يُتوقع أن ينخفض بنسبة 4,8 في المائة، إلى 4,8 ملايين طن[23]. ويؤكد هذا الانخفاض الكبير في العرض والطلب التحديات المعقدة التي تواجه سوق الكاكاو العالمية، التي يُتوقع أن تظل أسعاره مرتفعة للغاية لبقية عام 2024[24].

18- وتذبذب سعر بن الروبستا من 107 سنتاً للرطل في كانون الثاني/يناير 2023 إلى 146 سنتاً للرطل في حزيران/يونيه 2023، قبل أن ينخفض مرة أخرى إلى 115 سنتاً للرطل في تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الشكل 9). وخلال الربع الأول من عام 2024، بلغ سعر بن الروبستا ذروته عند 194 سنتاً للرطل في آذار/مارس 2024، وهو أعلى مستوى له منذ ثلاثة عقود، وفقاً لقاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية. ويُعزى هذا الارتفاع إلى شواغل بشأن نقص العرض في إندونيسيا وفييت نام، وهما الموردان الرئيسيان للروبستا اللذان يواجهان ضعف المحصول بسبب الصدمات المناخية السلبية[25].

الشكل 9

اتجاهات أسعار سلع أساسية مختارة من المشروبات المدارية غير الروحية

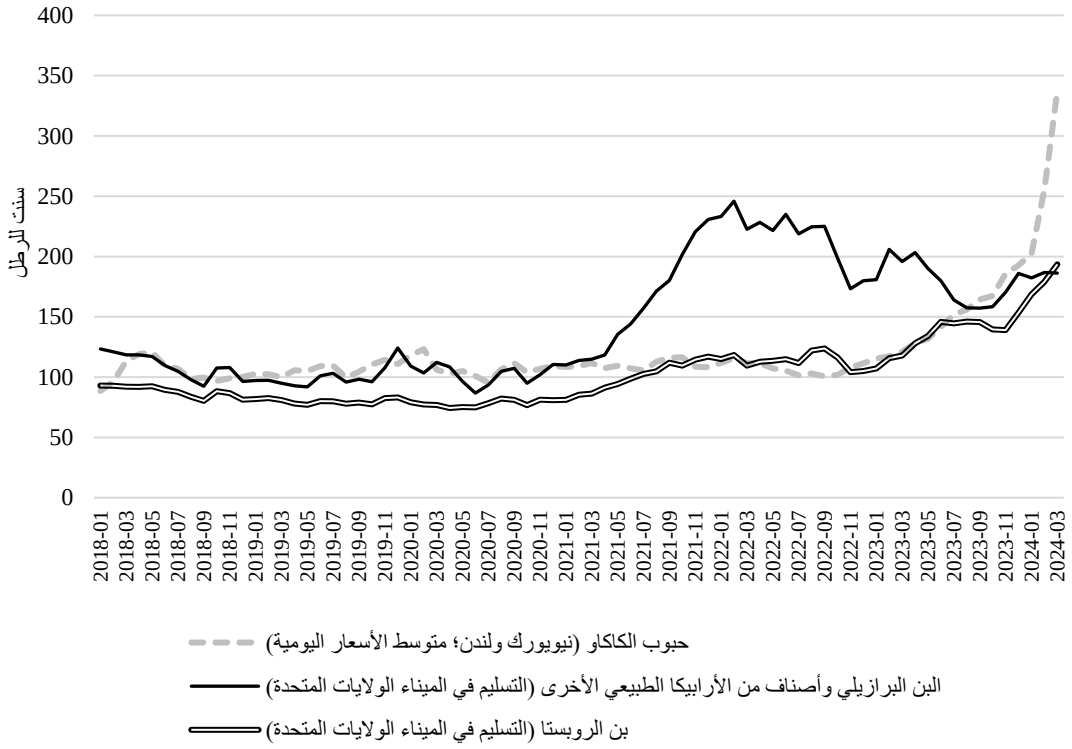

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

(23) International Cocoa Organization, 2024, *Quarterly Bulletin of Cocoa Statistics*, Issue No. 1, 29 February.

(24) World Bank, 2024c.

(25) Baffes J and Tema K, 2024, Beverage prices surge amid supply shortfalls, 11 March, World Bank Blogs.

الإطار 1

كيف تؤثر ظاهرة النينيو على تقلب أسعار الأغذية والمشروبات؟

ظاهرة النينيو هي ظاهرة مناخية تصف الاحترار غير المعتاد للمياه السطحية في شرق المحيط الهادئ الاستوائي. وهي "المرحلة الدافئة" من ظاهرة أوسع نطاقاً تُعرف باسم تيار النينيو/التذبذب الجنوبي(أ). وتؤثر ظاهرة النينيو على تقلبات أسعار السلع الزراعية من خلال تأثيراتها العميقة على أنماط الطقس العالمية. وتعطل هذه الظاهرة أنماط الطقس العادية، مما يؤدي إلى تغيرات كبيرة وغير متوقعة في كثير من الأحيان في درجات الحرارة وهطول الأمطار والظواهر الجوية القصوى، مثل الجفاف والفيضانات. وتؤثر أنماط الطقس هذه تأثيراً عميقاً على الإنتاجية الزراعية.

وخلال نوبات ظاهرة النينيو، غالباً ما تعاني مناطق مثل أوقيانوسيا وجنوب شرق آسيا من ظروف الجفاف، مما يؤدي إلى انخفاض غلة المحاصيل الأساسية، بما فيها الكاكاو والأرز والسكر والقمح. وعلى العكس من ذلك، يمكن لظاهرة النينيو في مناطق مثل أمريكا الجنوبية، لا سيما في بلدان مثل البرازيل والأرجنتين، أن تجلب معها أمطاراً غزيرة، مما يتسبب في حدوث فيضانات وإتلاف المحاصيل، بما في ذلك الصويا والبن. وارتبطت ظاهرة النينيو تاريخياً بارتفاع أسعار السلع الزراعية(ب).

وتفسر إلى حد كبير أسعار الكاكاو وبن الروبستا المسجلة مؤخراً والمرتفعة ارتفاعاً قياسياً بالاضطرابات المناخية، بما في ذلك ظاهرة النينيو، في سياق أنماط الطقس المتغيرة بشكل متزايد والمرتبطة جزئياً بتغير المناخ. وقد تأثر سعر السكر أيضاً بهذه الظاهرة المناخية في عام 2023، حيث وصل إلى أعلى مستوى له منذ عام 2011 لتدهور الإنتاج في الهند وتايلند بسبب ظاهرة النينيو.

ويمكن أن تكون عواقب الظواهر الجوية الشديدة والمتزايدة التقلب خطيرة للغاية في البلدان النامية التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة في دخلها وأمنها الغذائي. وقد ارتبطت أزمة الغذاء العالمية في الفترة 1982–1984 ارتباطاً وثيقاً بظاهرة النينيو، لا سيما المجاعات التي أصابت السكان في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل. وساهمت هذه الظاهرة المناخية أيضاً في الجفاف الذي شهده الجنوب الأفريقي في الفترة 1991–1992، والذي أثر على ما يقارب 100 مليون شخص. وفي الآونة الأخيرة، أدى ما يسمى بنوبة "تتابع النينيا لثلاث سنوات" في الفترة 2020–2023 إلى ثلاث سنوات متتالية من الجفاف في إثيوبيا وكينيا والصومال، مما أفضى إلى تعريض ملايين الأشخاص لمجاعة شديدة (ج).

المصدر: الأونكتاد

(أ) انظر: https://education.nationalgeographic.org/resource/el-nino/.

(ب) World Bank Group, 2015, *Commodity Markets Outlook: Understanding El Niño*, October, Washington, D.C.

(ج) World Health Organization, 2023, El Niño Southern Oscillation (ENSO), 9 November.

ثانياً- المعادن والخامات والفلزّات

ألف- المعادن الحرجة للانتقال الطاقي

19- المعادن الحرجة للانتقال الطاقي هي موارد طبيعية تؤدي دوراً حاسماً في الانتقال من أنظمة الطاقة التقليدية القائمة على الوقود الأحفوري إلى بدائل أنظف وأكثر استدامة. وهذه المعادن ضرورية لتقنيات الطاقة المتجددة، مثل الألواح الشمسية والعنفات الريحية وبطاريات المركبات الكهربائية ونظم تخزين الطاقة. ومن هذه المعادن الألومنيوم والكوبالت والنحاس والليثيوم والنيكل.

20- ويقود الأونكتاد عملية وضع إطار عمل بشأن تجارة وإنتاج المعادن الحرجة للانتقال الطاقي في إطار عمل الأمم المتحدة للانتقال العادل. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل الأونكتاد كأمانة لمسارين من مسارات عمل الفريق المعني بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقي، الذي أعلن عنه الأمين العام للأمم المتحدة في 26 نيسان/أبريل 2024. ويركز مسار العمل الأول على تقاسم المنافع وإضافة القيمة المحلية والتنويع الاقتصادي. ويتناول مسار العمل الثاني شفافية وعدالة التجارة والاستثمارات. ويهدف الفريق إلى وضع مبادئ مشتركة وطوعية توجه عملية الانتقال إلى الطاقات المتجددة مع الحرص في كل ذلك على استفادة البلدان والمجتمعات المحلية اقتصادياً من المعادن الحرجة مع ضمان الحماية الاجتماعية والبيئية[26].

21- وبعد أن وصلت أسعار الألومنيوم إلى ذروتها بمبلغ 498 3 دولاراً للطن المتري في آذار/مارس 2022 (الشكل 10)، انخفضت أسعار الألومنيوم إلى 402 2 دولار للطن المتري في كانون الأول/ديسمبر 2022. ورغم الانتعاش الطفيف الذي حدث في نيسان/أبريل 2023، استمر هذا الاتجاه التنازلي من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 2023، حيث انخفض من 502 2 دولار إلى 137 2 دولاراً. ويُعزى هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى تباطؤ نشاط التصنيع العالمي، بما في ذلك تباطؤ قطاع البناء في الصين، في غمرة شواغل متزايدة بشأن احتمال حدوث ركود. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت زيادة العرض من الصين في انخفاض الأسعار بشكل كبير[27]. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر 2023 إلى آذار/مارس 2024، شهدت أسعار الألومنيوم استقراراً نسبياً، حيث تأرجحت بين 185 2 دولاراً و226 2 دولاراً للطن المتري. ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأسعار في الأشهر المقبلة، مدعومة بتحسن الاقتصاد العالمي وزيادة الطلب في قطاع المركبات الكهربائية والبنية التحتية للطاقة المتجددة[28].

22- وشهدت أسعار النحاس تقلباً شديداً في عامي 2022 و2023. وبلغ السعر ذروته في آذار/مارس 2022 بمبلغ 231 10 دولاراً، تلاه تصحيح في السعر حيث انخفض إلى 651 7 دولاراً في تشرين الأول/أكتوبر 2022، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 25 في المائة، قبل أن ينتعش فيصل إلى 038 9 دولاراً في كانون الثاني/يناير 2023. وفي وقت لاحق، انخفض سعر النحاس إلى 937 7 دولاراً في تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهو ما يفسَّر جزئياً بتباطؤ قطاع العقار في الصين وتدهور الطلب في العديد من البلدان المتقدمة النمو[29]. وارتفعت أسعار النحاس بمقدار 752 دولاراً بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وآذار/مارس 2024. ويُعزى هذا الاتجاه الأخير جزئياً إلى زيادة الطلب في الصين، في سياق تخفيضات الإنتاج والاضطرابات في أمريكا الجنوبية[30].

23- وانخفضت أسعار النيكل بنسبة 42 في المائة، إذ تناقصت من 195 28 دولاراً إلى 104 16 دولارات في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2023 (الشكل 10). ويُعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى زيادة الإنتاج في إندونيسيا، من 0,85 مليون طن في عام 2019 إلى 1,8 مليون طن في عام 2023، وفقاً لمؤسسة الولايات المتحدة للمسح الجيولوجي[31]. وقد استقطبت استراتيجية

(26) انظر: https://www.un.org/en/climatechange/critical-minerals.

(27) World Bank, 2023a, *Commodity Markets Outlook: Under the Shadow of Geopolitical Risks, October 2023*, Washington, D.C.

(28) World Bank, 2024c.

(29) World Bank, 2023a.

(30) World Bank, 2024c.

(31) United States, Department of the Interior, Geological Survey, 2021, *Mineral Commodity Summaries 2021* and ibid., 2024, *Mineral Commodity Summaries 2024*, Reston, Virginia.

إندونيسيا لتطوير صناعة محلية لمعالجة النيكل بغرض تغذية قطاع لصنع بطاريات المركبات الكهربائية في المستقبل استثمارات أجنبية كبيرة، بما فيها استثمارات من الصين[32].

24- وفي عام 2023، كان من المتوقع أن يصل إنتاج النيكل الأولي إلى 3,4 ملايين طن، في حين كان من المتوقع أن يصل الطلب إلى 3,2 ملايين طن. وبالنسبة لعام 2024، تشير التوقعات إلى وجود فائض إضافي قدره 239 000 طن، حيث من المتوقع أن يصل الإنتاج إلى 3,7 ملايين طن والطلب إلى 3,5 ملايين طن. وبالتالي، من المتوقع أن يرتفع الإنتاج العالمي من النيكل الأولي بنسبة 9 في المائة في عام 2024، بعد أن ارتفع بنسبة 17,3 في المائة في عام 2022 و12 في المائة في عام 2023، ويعزى ذلك أساساً إلى زيادات في الإنتاج في الصين وإندونيسيا[33].

الشكل 10

اتجاهات أسعار الألومنيوم والنحاس والنيكل

(بالدولار للطن المتري)

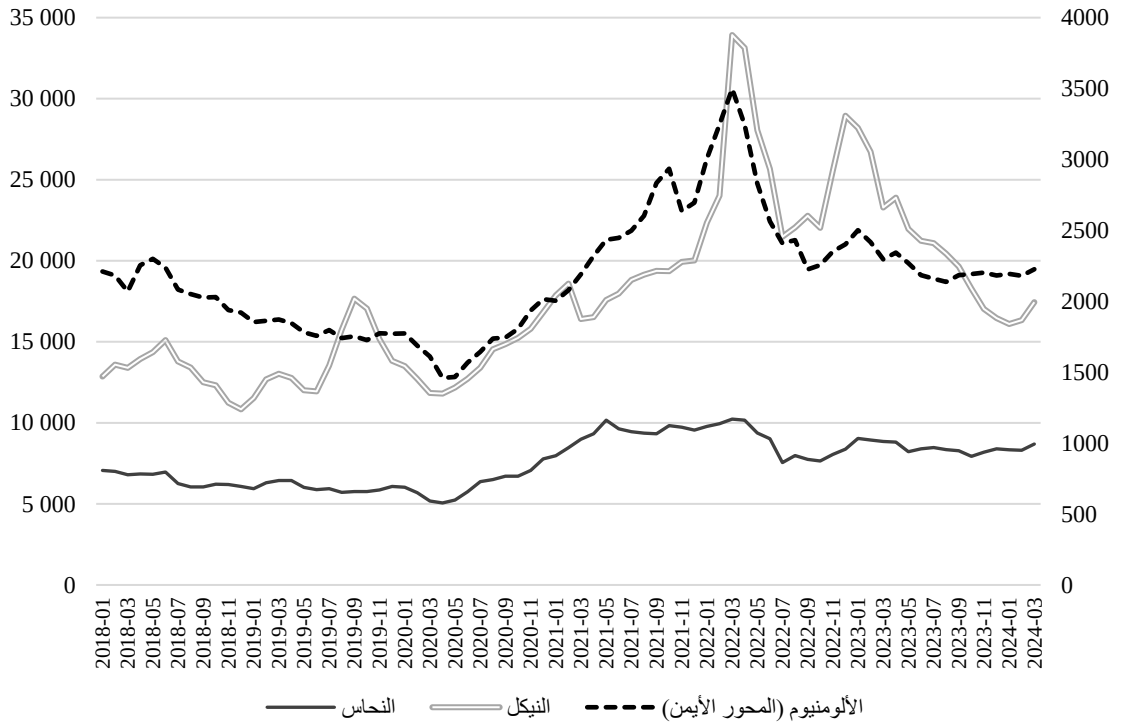

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى بيانات البنك الدولي لأسعار السلع الأساسية.

25- وارتفع سعر كربونات الليثيوم 12 ضعفاً بين كانون الثاني/يناير 2021 وتشرين الثاني/نوفمبر 2022 (الشكل 11)، مدفوعاً بزيادة الطلب على بطاريات الليثيوم يون المستخدمة في إنتاج السيارات الكهربائية. غير أن السعر شهد انخفاضاً حاداً، بعد هذه الفترة. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2023، انخفض السعر من 426 67 دولاراً إلى 962 14 دولاراً، أي

(32) World Bank, 2024c.

(33) Stainless Steel World, 2023, The world nickel market in 2023 and 2024 - two years with surpluses, متاح في: https://stainless-steel-world.net/the-world-nickel-market-in-2023-and-2024-two-years-with-surpluses/#:~:text=Primary%20nickel%20production%20in%202023,usage%20to%20reach%203.47%20Mt (اطلع عليه في: 2 آب/أغسطس 2024).

بانخفاض قدره خمسة أضعاف. ويُعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى تباطؤ الطلب في الصين على المركبات الكهربائية وزيادة عرض الليثيوم في أعقاب ارتفاع الأسعار السابق (الإطار 2)[34].

26- وفي عام 2022، وصل سعر الكوبالت إلى 820 81 دولاراً للطن في نيسان/أبريل 2022، لكنه انخفض إلى 493 51 دولاراً للطن المتري في كانون الأول/ديسمبر 2022 (الشكل 11). واستمر الانخفاض في سعر الكوبالت في عام 2023 والربع الأول من عام 2024، ليصل إلى 239 28 دولاراً في آذار/مارس 2024. ويفسر هذا الاتجاه بتخفيف القيود المفروضة على الإمدادات من جمهورية الكونغو الديمقراطية وإندونيسيا، مما أدى إلى زيادة الإنتاج. وزاد العرض العالمي من الكوبالت بنسبة 17 في المائة بين عامي 2022 و2023، بينما زاد الطلب بنسبة 10 في المائة، مما أدى إلى فائض في السوق بمقدار 14,2 كيلوطن، وهو أكبر فائض في السنوات الأخيرة[35]. وعلاوة على ذلك، من المفترض أن يستمر التحول نحو البطاريات الخالية من الكوبالت، مثل بطاريات فوسفات حديد الليثيوم، في التأثير على الطلب، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الكوبالت. وتضاعفت حصة بطاريات فوسفات حديد الليثيوم بين عامي 2020 و2023، لتشكل أكثر من 40 في المائة من الطلب العالمي على المركبات الكهربائية من حيث السعة في عام 2023. وتتصدر الصين إنتاج واعتماد بطاريات فوسفات حديد الليثيوم، حيث يستخدم ثلثا مبيعات المركبات الكهربائية هذه التكنولوجيا في عام 2023، مقارنة بأقل من 10 في المائة في الولايات المتحدة وأوروبا[36].

الشكل 11

اتجاهات أسعار الليثيوم والكوبالت، حزيران/يونيه 2019-آذار/مارس 2024

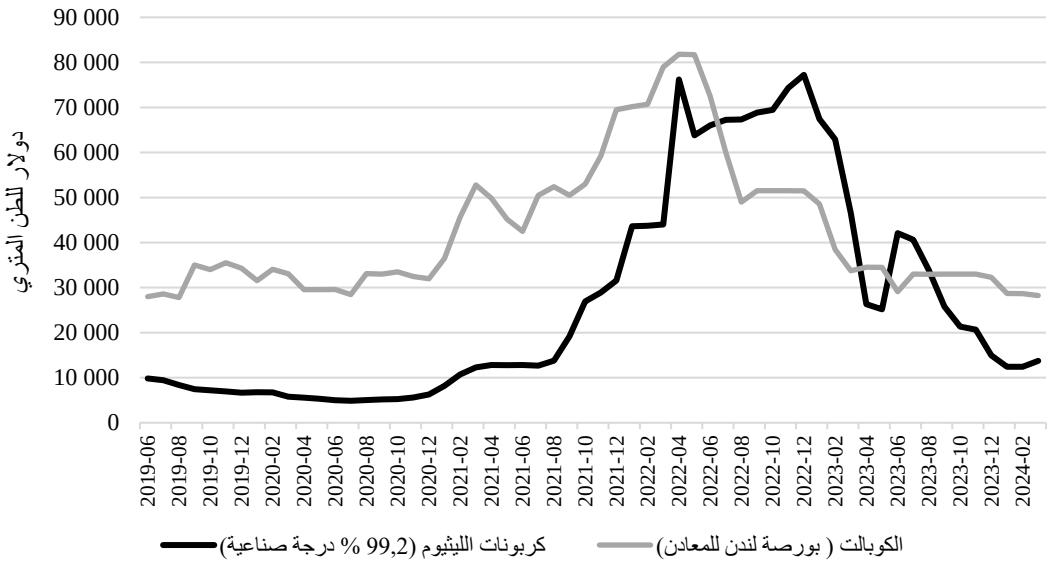

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى بيانات تومسن روترز.

(34) *Financial Times*, 2024, Lithium price plunges on slowing Chinese demand for electric vehicles, 25 January.

(35) Cobalt Institute, 2024, *Cobalt Market Report 2023*, London.

(36) International Energy Agency, 2024a, Trends in electric vehicle batteries، متاح في: https://www.iea.org/reports/global-ev-outlook-2024/trends-in-electric-vehicle-batteries (accessed 3 August 2024).

الإطار 2

انخفاض أسعار النيكل والليثيوم والكوبالت: التحديات والفرص

انخفضت أسعار الليثيوم بنسبة 78 في المائة والكوبالت بنسبة 34 في المائة والنيكل بنسبة 42 في المائة في عام 2023 (الشكلان 10 و11). ويعزى هذا الانخفاض جزئياً إلى زيادة في الإنتاج وفائض في العرض من هذه المواد الخام، بعد الطلب القوي على المركبات والبطاريات الكهربائية في عام 2021 وأوائل عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تباطؤ النمو في مبيعات بطاريات المركبات الكهربائية، إلى جانب الإنتاج الكبير لخلايا البطاريات والكاثودات، إلى تراكم كبير للمنتجات النهائية في المخزون، مما قلل الطلب على هذه المعادن وزاد من الضغط التنازلي على الأسعار في عام 2023. وكان التوسع في مصانع البطاريات في الصين، التي تمثل الآن أكثر من 70 في المائة من الإنتاج العالمي لبطاريات الليثيوم يون في العالم، أحد الدوافع الرئيسية وراء التراكم الكبير للمخزون عبر سلسلة الإمداد. وبالتالي، أدى إغراق السوق إلى انخفاض مشتريات المواد الجديدة وساهم في انخفاض الأسعار الذي شهده عام 2023. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون تغيير الأولويات في قطاع المركبات الكهربائية في الصين قد ساهم في تباطؤ نمو الطلب على بطاريات المركبات الكهربائية. وعلاوة على ذلك، أدى الارتفاع القياسي في الأسعار في عام 2022 إلى قيام العديد من المستهلكين بتأمين كميات كبيرة لضمان استمرارية أنشطتهم، مما ساهم في انخفاض مشتريات المواد الجديدة في عام 2023[أ].

ويمكن أن يشجع ارتفاع أسعار المعادن الحرجة للانتقال الطاقي الشركات على الاستثمار في تقنيات جديدة وتطوير مواد كيميائية جديدة تستخدم قدراً أقل من هذه المعادن أو مجموعة مختلفة من المعادن. وغالباً ما تكون هذه المواد الجديدة أساسية للجيل القادم من البطاريات. ومع تطور تكنولوجيا وكيمياء البطاريات، من المحتمل استخدام معادن مختلفة في البطاريات والتخزين، في حين من المحتمل استخدام معادن أخرى بشكل أقل، مما سيؤدي إلى تقلبات كبيرة في الطلب وتقلب الأسعار في سوق المعادن الحرجة. وعلى سبيل المثال، من المرجح أن تؤثر زيادة إنتاج بطاريات فوسفات الحديد الليثيوم، التي لا تستخدم الكوبالت والنيكل، على الطلب على هذه المعادن. وقد يكون لهذا التغيير في الطلب عواقب هيكلية كبيرة على أسعار هذه المعادن، وبالتالي على اقتصادات المنتجين الرئيسيين.

ويؤثر الاتجاه التنازلي في أسعار المعادن الحرجة للانتقال الطاقي تأثيراً كبيراً على مختلف أصحاب المصلحة. وعلى الجانب الاستهلاكي، كان التأثير إيجابياً للغاية، لا سيما بسبب انخفاض أسعار بطاريات الليثيوم يون وغيرها من التكنولوجيات النظيفة. ويؤدي انخفاض تكاليف هذه المعادن الحرجة للانتقال الطاقي إلى حلول طاقة نظيفة بأسعار معقولة، مما يشجع على اعتمادها على نطاق أوسع. وعلى سبيل المثال، أدى هذا الانخفاض في المواد الخام في عام 2023 إلى انخفاض سعر البطاريات بنسبة 14 في المائة[ب]. غير أنه يمكن أن يؤدي انخفاض الأسعار إلى كبح الاستثمار في مشاريع التعدين الجديدة، وهو أمر أساسي لتوسيع نطاق إمدادات المواد اللازمة لتكنولوجيات الطاقة النظيفة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي ذلك إلى إغلاق المناجم القائمة، مما يحد من توافر هذه الموارد. ونتيجة لذلك، قد يُكبح إنتاج البطاريات والمركبات الكهربائية وغيرها من منتجات الطاقة النظيفة، مما يعيق التقدم نحو مستقبل الطاقة المستدامة. وعلى سبيل المثال، أدى الانخفاض الحاد في أسعار النيكل في عام 2023 إلى صعوبات مالية كبيرة للعديد من المصانع في أستراليا وكاليدونيا الجديدة، مما قد يؤثر على الإنتاج وعلى أسعار النيكل على المدى المتوسط. وعلاوة على ذلك، تواجه البلدان التي تعتمد بشكل كبير على تصدير هذه المعادن عدم استقرار اقتصادي بسبب انخفاض الأسعار، مما يؤثر بشكل مباشر على إيرادات تلك الاقتصادات. وقد يؤدي ذلك إلى تخفيضات في الميزانيات الحكومية وبرامج الحماية الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة وتفاقم عدم المساواة في الدخل[ج].

المصدر: الأونكتاد

(أ) International Energy Agency, 2024b, *Global Critical Minerals Outlook 2024*, Paris.

(ب) International Energy Agency, 2024a.

(ج) UNCTAD, 2023, *Commodities and Development Report 2023: Inclusive Diversification and Energy Transition* (United Nations publication, Sales No. E.23.II.D.9, Geneva).

باء- المعادن النفيسة

27- رغم الانخفاض الطفيف الذي حصل في أسعار الذهب في شباط/فبراير 2023، ارتفعت هذه الأسعار بمقدار 102 دولار في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2023 بسبب ضعف الدولار وحالة عدم اليقين الجيوسياسي المتعلقة بالحرب في أوكرانيا وارتفاع التضخم[37]. وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر 2023، انخفض سعر الذهب انخفاضاً معتدلاً من 000 2 دولار إلى 916 1 دولاراً للأوقية، ويعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي وشواغل ارتفاع أسعار الفائدة الطويلة الأجل[38]. ثم ارتفعت أسعار الذهب، المعروفة بتقلبها في حالة عدم اليقين الجيوسياسي (المربع 3)، بنسبة 31 في المائة بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وآذار/مارس 2024 (الشكل 12).

28- وفي الفترة من أيار/مايو 2023 إلى آذار/مارس 2024، انخفضت أسعار البلاتين بنسبة 41 في المائة رغم التوقعات المتكررة بتزايد العجز في العرض (الشكل 12). ويساعد انخفاض الطلب على البلاتين الناتج عن "ثورة" المركبات الكهربائية في تفسير هذا الانخفاض، حيث إن 40 في المائة من الطلب على البلاتين يستخدم في تصنيع المحولات الحفازة المستخدمة لتنظيف أبخرة العادم في قطاع السيارات[39]. ومن المتوقع أن يزداد زيادة طفيفة في عام 2024 طلب قطاعي المجوهرات والسيارات، اللذين يمثلان حوالي 60 في المائة من الطلب العالمي على البلاتين. غير أن انخفاض الإنتاج في جنوب أفريقيا والاتحاد الروسي قد يكون له تأثير تصاعدي على الأسعار للفترة المتبقية من عام 2024[40].

الشكل 12

اتجاهات أسعار الذهب والبلاتين

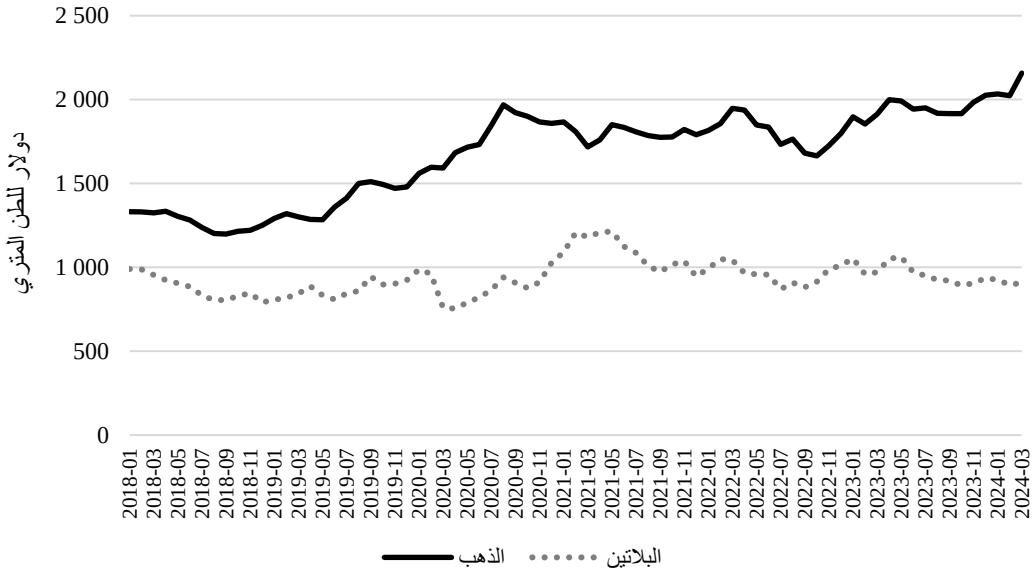

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى بيانات البنك الدولي لأسعار السلع الأساسية.

(37) World Bank, 2023b, *Commodity Markets Outlook: Lower Prices, Little Relief, April 2023*, Washington, D.C.

(38) World Bank, 2023a.

(39) Reuters, 2024, Platinum metals face a structural hit to demand from electric vehicle revolution, 20 March.

(40) World Bank, 2024c.

الإطار 3

سعر الذهب والأحداث الجيوسياسية

لقد ثبتت العلاقة بين أسعار الذهب والأحداث الجيوسياسية، حيث غالباً ما يُنظر إلى الذهب على أنه أصل من أصول الملاذ الآمن في أوقات عدم اليقين وعدم الاستقرار الجيوسياسي. فعندما تحتد التوترات الجيوسياسية، على سبيل المثال أثناء النزاعات أو الأزمات السياسية أو النزاعات التجارية، يميل المستثمرون إلى اللجوء إلى الذهب كمخزن للقيمة وحماية من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية. وتؤدي زيادة الطلب على الذهب إلى ارتفاع سعره. ويمكن أن تؤثر الأحداث الجيوسياسية أيضاً على الأسواق المالية والعملات الأخرى، مما يدفع المستثمرين إلى اللجوء إلى الذهب باعتباره استثماراً أكثر استقراراً.

وغالباً ما تبث التوترات الجيوسياسية حالة من عدم اليقين في الأسواق المالية. وخوفاً من انخفاض الأسهم أو السندات، يبحث المستثمرون عن الأصول التي يُنظر إليها على أنها أقل مخاطرة. ويصبح الذهب الخيار المفضل، لما له من سمعة تاريخية في الاستقرار. وغالباً ما تؤدي زيادة الطلب بسبب العزوف عن المخاطرة إلى ارتفاع سعر الذهب. وقد وصل سعر الذهب إلى أعلى مستوياته الاسمية حيث بلغ 331 2 دولاراً للأوقية في نيسان/أبريل 2024 (انظر الشكل)، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الحالة في الشرق الأوسط.

ويمكن للأحداث الجيوسياسية أيضاً أن تعطل سلاسل الإمداد وتؤدي إلى ضغوط تضخمية. وينظر المستثمرون إلى الذهب باعتباره مخزناً للقيمة، مما يعني أن سعره يميل إلى الارتفاع عند زيادة التضخم. وتُشجع هذه الدينامية المستثمرين على الاحتفاظ بالذهب اتقاء للتضخم في أوقات عدم اليقين الجيوسياسي. وعلى سبيل المثال، بلغ السعر ذروته بمبلغ 969 1 دولاراً للأوقية في آب/أغسطس 2020، وذلك بسبب المخاطر التي تتعرض لها سلاسل الإمداد العالمية من جراء شواغل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). غير أنه ليست كل الأحداث الجيوسياسية تؤثر على أسعار الذهب. فشدة الحدث ومدته وعواقبه الاقتصادية المحتملة تحدد أثره على سعر الذهب.

أسعار الذهب والأحداث الجيوسياسية

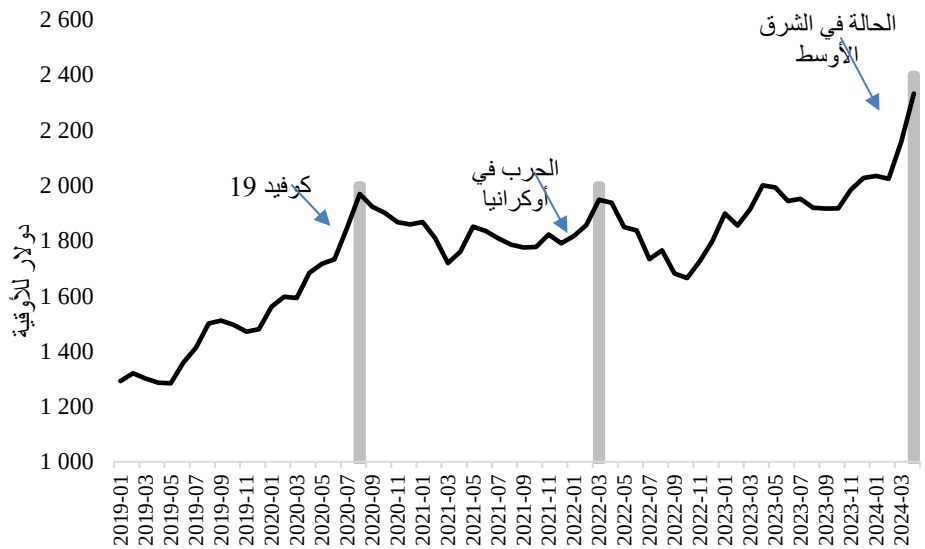

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى بيانات البنك الدولي لأسعار السلع الأساسية.

ثالثاً- الطاقة

29- في عام 2023، انخفضت أسعار نفط برنت الخام من 83 دولاراً إلى 75 دولاراً للبرميل بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2023 (الشكل 14)، ويعزى ذلك إلى القلق إزاء احتمال تباطؤ الاقتصاد العالمي. ثم ارتفعت بنسبة 62 في المائة في الفترة ما بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2023، بسبب انخفاض إنتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط + (أوبك بلاس)، قبل أن يشهد تصحيحاً وينتهي عند 80 دولاراً للبرميل في كانون الأول/ديسمبر 2023. واتسم الربع الأول من عام 2024 بزيادة طفيفة قدرها 5 دولارات في أسعار النفط الخام، في غمرة الحالة في الشرق الأوسط.

30- ومن المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار 1,1 مليون برميل يومياً في عام 2024 على الرغم من ضعف عمليات التسليم، لا سيما في أوروبا، مما أدى إلى انكماش الطلب في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الربع الأول. ورغم نهاية انتعاش ما بعد فترة كوفيد-19، وزيادة كفاءة المركبات وتوسيع أسطول المركبات الكهربائية الذي لا يزال يكبح الطلب على النفط، من المتوقع أن يكون النمو في عام 2025 أعلى قليلاً من عام 2024، عند 1,2 مليون برميل يومياً، ويعزى ذلك أساساً إلى عودة النمو الاقتصادي إلى طبيعته بعد اضطرابات 2023/2020. ومن المتوقع أن يرتفع العرض العالمي من النفط بمقدار 580 ألف برميل يومياً هذا العام ليصل إلى مستوى قياسي يبلغ 102,7 مليون برميل يومياً، مع ارتفاع الإنتاج من خارج منظمة أوبك بلاس بمقدار 1,4 مليون برميل يومياً، بينما سينخفض إنتاج بلدان منظمة أوبك بلاس بمقدار 840 ألف برميل يومياً، على افتراض استمرار التخفيضات الطوعية. ومن المتوقع أن تصل المكاسب العالمية إلى 1,8 مليون برميل يومياً في عام 2025، مع إضافة أخرى قدرها 1,4 مليون برميل يومياً من خارج بلدان منظمة أوبك بلاس[41].

31- وطوال عام 2023، استمر مؤشر الغاز الطبيعي في الانخفاض، حيث وصل إلى 95,2 نقطة في كانون الأول/ديسمبر 2023 (الشكل 13)، بانخفاض قدره 62 في المائة عن عام 2022، ويعزى ذلك أساساً إلى الانخفاض الكبير في الأسعار في أوروبا. ويمكن أن يُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع أنشطة التصنيع، مما سمح للاتحاد الأوروبي بزيادة مخزونات الغاز الطبيعي. كما تفسر المساهمة المتزايدة لمصادر الطاقة المتجددة وتوليد الطاقة النووية هذا الانخفاض[42]. ويمثل احتمال التصعيد في الحالة في الشرق الأوسط خطراً كبيراً، حيث إن المنطقة هي المورد الرئيسي للغاز الطبيعي. ويمر حوالي 20 في المائة من إمدادات الغاز الطبيعي المسال في العالم عبر مضيق هرمز[43]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي رغم تمكنه من خفض وارداته من الغاز من الاتحاد الروسي، إلا أنه لا يزال يستورد الغاز عبر خطوط الأنابيب من الاتحاد الروسي بموجب اتفاقات تجارية من المقرر أن تنتهي صلاحيتها في نهاية عام 2024 (الإطار 4). ومن المتوقع أن تؤثر هذه العوامل على تقلبات أسعار الغاز في عام 2024[44].

(41) International Energy Agency, 2024c, *Oil Market Report - May 2024*, Paris.

(42) Risk Assistance Network and Exchange, 2024, E[uropean] U[nion]: European natural gas prices fall to pre-crisis levels, Situation report, 23 February.

(43) World Bank, 2024c.

(44) المرجع نفسه.

الشكل 13

اتجاهات أسعار أنواع مختارة من الوقود

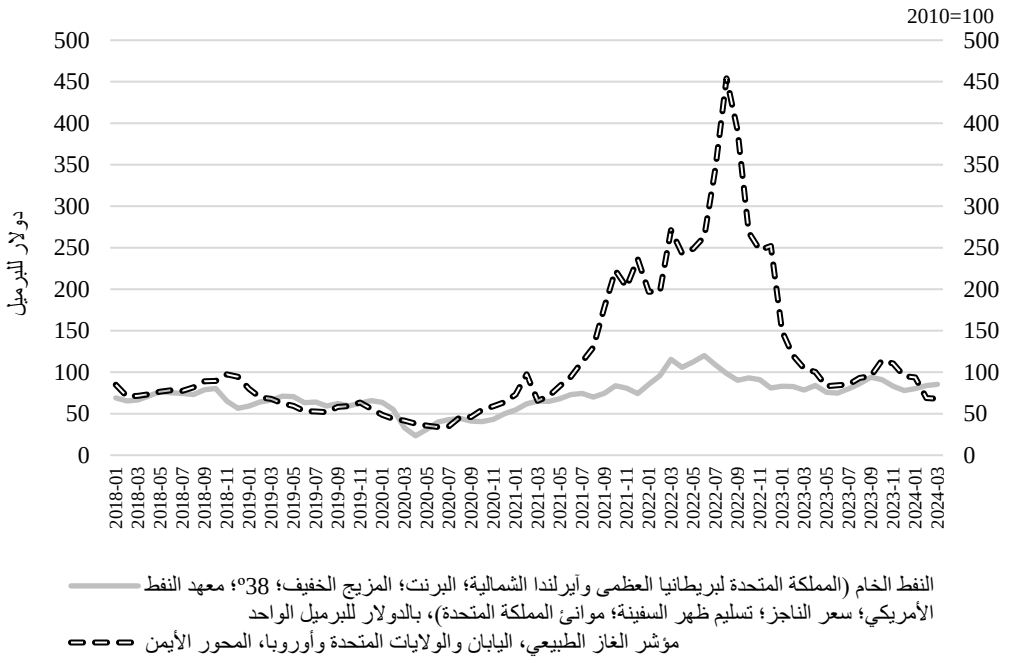

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

الإطار 4

كيف غيرت الحرب في أوكرانيا إمدادات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي

أحدثت الحرب في أوكرانيا تغييراً جذرياً في إمدادات الغاز إلى أوروبا، مما أوجد فرصاً للغاز الطبيعي المسال. فقبل الحرب، كانت أوروبا تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها من الطاقة من الاتحاد الروسي، وخاصة الغاز الطبيعي (35 في المائة)، من خلال شبكة من خطوط الأنابيب. وكان الاتحاد الروسي يعتمد أيضاً على الاتحاد الأوروبي في صادراته من الطاقة، حيث يبيع حوالي 40 في المائة من نفطه الخام والغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي[أ]. وأدى الاضطراب الناجم عن الحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا، حيث ارتفعت بنسبة 148 في المائة تقريباً بين شباط/فبراير وآب/أغسطس 2022 (انظر الشكل).

وأدت الحرب في أوكرانيا إلى احتدام الشواغل بشأن موثوقية وأمن طرق العبور بين الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي. وسعى الاتحاد الأوروبي منذ ذلك الحين إلى تنويع إمدادات الغاز وتقليل الاعتماد على الاتحاد الروسي من خلال الاستثمار في البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال. واستأثر الاتحاد الروسي على أقل من 15 في المائة من إجمالي واردات الغاز في الاتحاد الأوروبي في عام 2023، مقارنة بحوالي 45 في المائة في عام 2021 من جميع خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال، استناداً إلى الشبكة الأوروبية لمشغلي نظم نقل الغاز. واستعاض الاتحاد الأوروبي عن بعض الغاز من الاتحاد الروسي بواردات الغاز الطبيعي المسال وكميات أكبر من الغاز من النرويج وشمال أفريقيا. وزادت زيادة كبيرة واردات الغاز الطبيعي المسال، لا سيما من أذربيجان وقطر والولايات المتحدة. وارتفعت حصة صادرات الغاز من الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي من 5,7 إلى 19,4 في المائة بين عامي 2021 و2023.

وبالنسبة لسوق الغاز الأوروبية، سيكون عام 2024 عاماً محورياً، حيث ستنتهي الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الروسي لتزويد الاتحاد الأوروبي بالغاز عبر أوكرانيا في نهاية العام.

اتجاهات أسعار الغاز الطبيعي: الاتحاد الأوروبي، كانون الثاني/يناير 2018 – آذار/مارس 2024

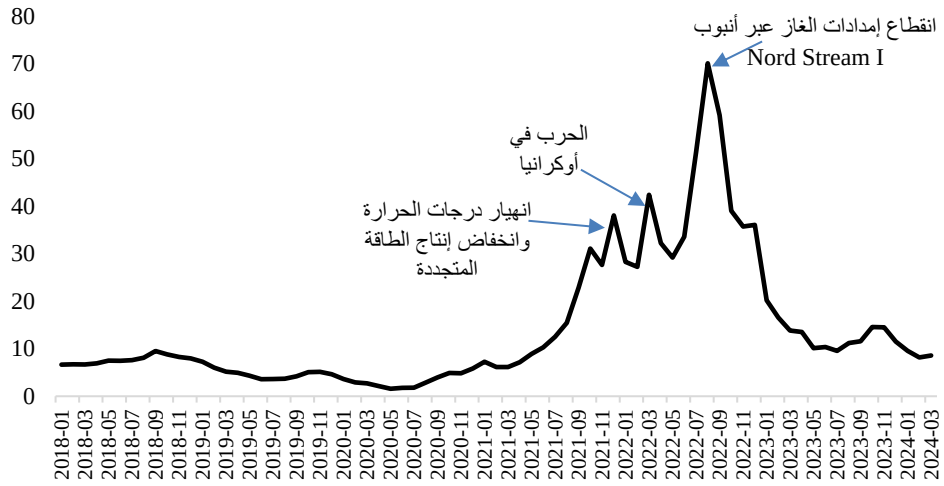

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى بيانات البنك الدولي المتعلقة بأسعار السلع الأساسية، متاح في https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets.

(أ) World Bank, 2022, Commodity Markets Outlook, Special Focus: The Impact of the War in Ukraine on Commodity Markets, April 2022, Washington, D.C.

رابعاً- الطاقة المتجددة

32- ارتفع استهلاك الطاقة المتجددة بنسبة 5,2 في المائة بين عامي 2022 و2023، حيث ارتفع من 85,8 إلى 90,2 إكساجول (الشكل 14). غير أن ثمة بعض الفوارق بين المناطق. فقد شهدت أوروبا معدل نمو بنسبة 8,9 في المائة، بينما شهدت أمريكا الشمالية انخفاضاً لأول مرة منذ 10 سنوات. وسجلت مناطق من قبيل آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا متوسط معدلات نمو بلغت 6 و5,3 في المائة على التوالي[45].

الشكل 14

استهلاك الكهرباء المتجددة والوقود البيولوجي

(بالإكساجول)

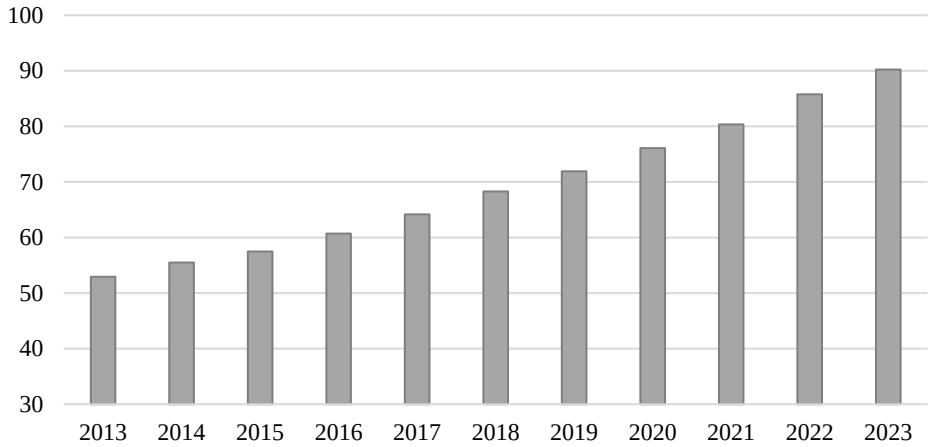

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من معهد الطاقة، 2024.

ملاحظة: استناداً إلى إجمالي التوليد دون احتساب إمدادات الكهرباء العابرة للحدود.

(45) Energy Institute, 2024, *Statistical Review of World Energy*, London.

33- وزادت سعة الطاقة المتجددة العالمية بنسبة 50 في المائة تقريباً بين عامي 2022 و2023، وهو ما يمثل 510 جيغاواط في عام 2023، وهو أعلى معدل نمو في العقدين الماضيين. وبذلك تصل السعة الإجمالية إلى ما يقارب 882 3 جيغاواط في نهاية عام 2023. ويمكن أن يُعزى هذا الارتفاع بشكل خاص إلى التوسع في الطاقة الإنتاجية في البرازيل والصين والولايات المتحدة وأوروبا. ففي عام 2023، أضافت الصين طاقة شمسية كهروضوئية تعادل ما أضافه العالم بأسره في عام 2022، مع تزايد إضافات طاقة الرياح أيضاً بنسبة 66 في المائة على أساس سنوي. واستحوذت الطاقة الشمسية الكهروضوئية وحدها على ثلاثة أرباع إضافات الطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم في عام 2023[46].

ألف- التدابير السياساتية الأخيرة التي تؤثر على بعض أسواق السلع الأساسية

34- تتشكل أسواق السلع الأساسية العالمية بالتدابير السياساتية التي تنظم الإنتاج والتجارة والأثر البيئي لاستخراج المنتجات الأولية وإنتاجها. ففي عام 2023/2022، ظهرت تطورات جديدة في السياسة العامة تتعلق بمسائل من قبيل إزالة الغابات والإمداد المستدام للمعادن الحرجة للانتقال الطاقي. ويبرز هذا الفرع مجالين من مجالات السياسة العامة هما: لائحة (الاتحاد الأوروبي) 2023/1115 بشأن المنتجات غير المنطوية على إزالة الغابات واتفاقات الوصول التجاري المتعلقة بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقي. ويمكنها أن تؤثر على التدفقات العالمية للسلع الأساسية وتمثل تحديات وفرصاً للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

1- اللائحة التنظيمية (EU) 2023/1115 بشأن المنتجات غير المنطوية على إزالة الغابات: التحديات والفرص أمام البلدان النامية المعتمدة على السلع الزراعية

35- في حزيران/يونيه 2023، استحدثت المفوضية الأوروبية لائحة تحدد قواعد العناية الواجبة الإلزامية لجميع المشغلين والتجار الذين يعرضون أو يصدرون زيت النخيل والماشية والخشب والبن والكاكاو والمطاط والصويا إلى سوق الاتحاد الأوروبي أو منه. كما تنطبق اللائحة أيضاً على العديد من المنتجات المشتقة مثل الشوكولاتة والأثاث والورق المطبوع ومنتجات مختارة من زيت النخيل. وتوجب اللوائح على المشغلين تعقب السلع التي يبيعونها، وصولاً إلى قطعة الأرض التي تم إنتاجها فيها. ولا يسمح بدخول سوق الاتحاد الأوروبي أو تصديرها من الاتحاد الأوروبي اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 فصاعداً إلا للمنتجات التي تم إنتاجها على أراضٍ لم تتعرض لإزالة الغابات أو للتدهور بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، والتي تم إنتاجها وفقاً للتشريعات المحلية ذات الصلة في بلد المنشأ[47].

36- ويطرح الوفاء بشروط العناية الواجبة ذات الدوافع البيئية، مثل لائحة (الاتحاد الأوروبي) 2023/1115 بشأن المنتجات غير المنطوية على إزالة الغابات، التي استحدثتها البلدان المستوردة بعض التحديات أمام البلدان النامية التي تصدر المنتجات الزراعية. وعلى وجه الخصوص، سيتطلب التكيف مع نظام الاقتفائية الكاملة من أصحاب المصلحة في سلاسل القيمة الزراعية للتصدير في البلدان النامية تنسيق الحلول المناسبة لكل بلد ولكل سلسلة قيمة. وقد يؤثر عدم النجاح في تنفيذ خطط الاقتفائية الكافية والميسورة التكلفة، بما في ذلك إصدار الشهادات من طرف ثالث، تأثيراً سلبياً على الكميات المصدرة إلى الولايات الوطنية التي تفرض شروط العناية الواجبة هذه أو قد يؤدي إلى إعادة

(46) International Energy Agency, 2023a, *Renewables 2023: Analysis and forecast to 2028*, Paris.

(47) انظر: https://environment.ec.europa.eu/topics/forests/deforestation/regulation-deforestation-free-products_en.

توجيه التدفقات التجارية إلى ولايات وطنية أخرى، مما قد يؤدي أيضاً إلى خصم في أسعار السلع غير القابلة للاقتفاء. وقد يشكل ذلك تحدياً خاصاً لصغار المنتجين في البلدان النامية.

37- من المهم العمل بحلول الاقتفائية وإصدار الشهادات المفتوحة والمتوافقة والميسورة التكلفة لجميع أصحاب المصلحة في سلاسل القيمة الزراعية للتصدير في البلدان النامية لضمان تلبية مصالح مختلف أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص. وعلى وجه الخصوص، من الضروري زيادة الشفافية والتعاون الدولي وتوفير الموارد لبرامج المساعدة التقنية للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية للمساهمة في حركة شاملة وتوافقية نحو سلاسل قيمة زراعية أكثر استدامة بيئياً واقتصادياً في شتى أنحاء العالم.

2- التدابير المتعلقة بالتجارة التي تؤثر على سلاسل قيمة المعادن الحرجة للانتقال الطاقي

38- مع تحول العالم نحو مصادر وتكنولوجيات طاقة أنظف، ارتفع الطلب على المعادن الحرجة للانتقال الطاقي، مثل الكوبالت والنحاس والليثيوم والنيكل والفلزات الأرضية النادرة، وتزايد معه عدد الاتفاقات المتعلقة بالتجارة في هذه المعادن. وتهدف هذه الاتفاقات إلى ضمان الوصول الموثوق به إلى إمدادات المعادن الحرجة للانتقال الطاقي مع تعزيز العلاقات التجارية ذات المنفعة المتبادلة. وتسعى البلدان الغنية بالموارد، التي غالباً ما تزخر بموارد معدنية وفيرة، إلى الاستفادة من ثرواتها الطبيعية من خلال إضافة قيمة من خلال السياسات التجارية والاستثمارية والصناعية. وعلى العكس من ذلك، تسعى البلدان المستهلكة التي تعتمد على هذه المعادن في التكنولوجيات المتقدمة، مثل المركبات الكهربائية وأنظمة الطاقة المتجددة والإلكترونيات، إلى ضمان استقرار وتنوع سلاسل الإمداد.

39- وارتفع عدد اتفاقات المعادن الحرجة للانتقال الطاقي منذ عام 2020، إذ تضاعفت بين عامي 2022 و2023 (الشكل 15)[48]. وتغطي هذه الاتفاقات مجالات مختلفة منها: البحث، والاستثمار والتمويل، والآثار البيئية والاجتماعية، وإعادة التدوير، والوصول إلى الموارد، والتكرير أو المعالجة، والتعاون التجاري. ولئن كان 79 في المائة من الاتفاقات تتعلق بالبحوث و59 في المائة بالوصول إلى الموارد، فإن 18 في المائة فقط من الاتفاقات تذكر التنويع الاقتصادي للبلدان المنتجة.

الشكل 15

عدد الاتفاقات المتعلقة بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقي

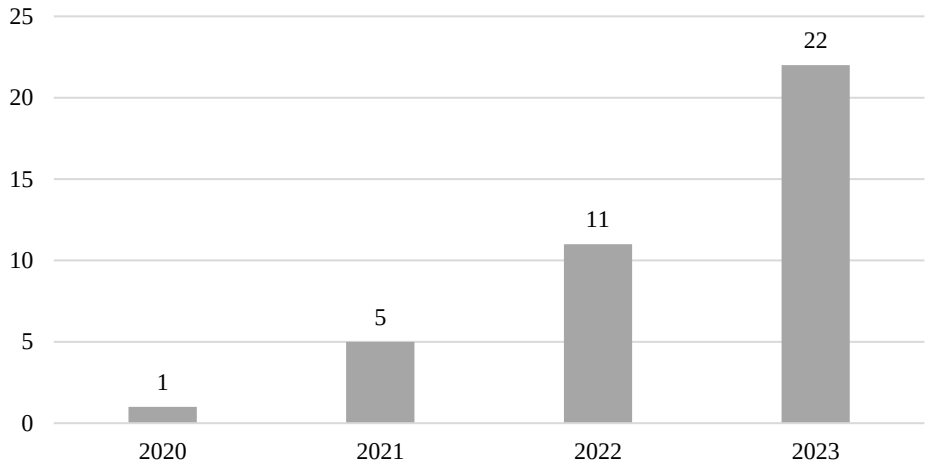

المصدر: الأونكتاد

(48) UNCTAD, Division on International Trade and Commodities, 2024, Trade and development implications of key aspects of the energy transition: Critical energy transition minerals. Presentation at the fourteenth session of the Trade and Development Commission, 22-26 April.

40- ومن التطورات الحديثة الأخرى قانون الاتحاد الأوروبي للمواد الخام الحرجة للاتحاد الأوروبي، الذي تم سنه في نيسان/أبريل 2024، والذي يهدف إلى معالجة مخاطر التبعية وإلى دعم الاستقرار الاقتصادي من خلال تعزيز سلاسل الإمداد، والنهوض بالدورانية من خلال إعادة التدوير وكفاءة الموارد وتعزيز توليد القيمة المحلية[49]. كما أنه يعطي الأولوية للبحث والابتكار في مجال المواد البديلة والبدائل، واللذين يعتبران أمراً حيوياً للانتقال الطاقي. وعلاوة على ذلك، يهدف القانون إلى تحفيز الطلب في الاتحاد الأوروبي على المعادن المصنعة والمعاد تدويرها من مصادر محلية. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى البرنامج إلى تحفيز الشراكات بين البلدان النامية الغنية بالموارد والاتحاد الأوروبي، وتعزيز المنفعة المتبادلة والإدارة المستدامة للموارد[50].

41- ويُعطي قانون تخفيض التضخم، الذي سنته الولايات المتحدة في آب/أغسطس 2022، دفعة كبيرة لصناعة المركبات الكهربائية في البلد[51]. إذ يوفر القانون إعفاءات ضريبية وإعانات للمركبات الكهربائية بشرط واحد: أن يكون مصدر المعادن الحرجة المستخدمة في بطارياتها من أمريكا الشمالية أو البلدان التي لها اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة، اعتباراً من عام 2025[52]. ونظراً لحجم سوق السيارات في الولايات المتحدة، فإن هذا الشرط يعد حافزاً قوياً لمصدري المركبات الكهربائية ومكونات البطاريات.

42- وطبقت العديد من البلدان التي تعد من المنتجين الرئيسيين للمعادن الحرجة، مثل الليثيوم والكوبالت والفلزات الأرضية النادرة، سياسات للحد من صادراتها أو تنظيمها. وتختلف أهداف هذه التدابير من بلد إلى آخر. فبالنسبة لبلد مثل الصين، تهدف هذه التدابير إلى ضمان التوافر المحلي للصناعات الاستراتيجية، مثل الطاقات المتجددة والمركبات الكهربائية وصناعة الإلكترونيات[53]. وفرضت بلدان غنية بالموارد مثل إندونيسيا وناميبيا حصصاً للتصدير أو رسوماً جمركية أو حظراً على الصادرات لتعزيز التحول الهيكلي والتنويع في مجال التصدير داخل حدودها[54].

43- وأعادت إندونيسيا فرض قيود التصدير على صادرات خام النيكل في عام 2020. وتم تطبيق تدابير مماثلة على المواد الخام الأخرى، مثل البوكسيت، مع فرض قيود على التصدير اعتباراً من حزيران/يونيه 2023[55]. كما اعتمدت بلدان أخرى تدابير مماثلة. وعلى سبيل المثال، فرضت ناميبيا، في حزيران/يونيه 2023، قيوداً على تصدير المعادن الحرجة للانتقال الطاقي غير المعالجة، بما في ذلك

(49) European Commission, 2024, Regulation (EU) 2024/1252 of the European Parliament and of the Council of 11 April 2024 establishing a framework for ensuring a secure and sustainable supply of critical raw materials and amending Regulations (EU) No 168/2013, (EU) 2018/858, (EU) 2018/1724 and (EU) 2019/1020.

(50) المرجع نفسه.

(51) United States, 2022, H.R.5376 - Inflation Reduction Act of 2022.

(52) United States, Department of the Treasury, 2023, Treasury releases proposed guidance to continue U[nited] S[tates] manufacturing boom in batteries and clean vehicles, strengthen energy security, 1 December.

(53) International Energy Agency, 2023b, Announcement on the implementation of export control of items related to gallium and germanium, 8 December.

(54) Global Trade Alert, 2023, Namibia: Export ban of unprocessed critical minerals, 8 June.

(55) *Asia Times*, 2023, Indonesia's mineral export bans face hot global fire, 5 July; Global Trade Alert, 2022, Indonesia: Government announced an export ban on bauxite, 21 December; and ibid., 2023, Indonesia: Government changed export duties on several minerals, 14 July.

الكوبالت، والغرافيت، والليثيوم، والمنغنيز، والمعادن الأرضـية النادرة، بهدف الاسـتفادة من الطلب المتزايد على هذه المعادن في سياق الانتقال الطاقي[56]. وبالإضافة إلى ذلك، تدرس ماليزيا حظر تصدير المعادن الأرضية النادرة، بينما تدرس زيمبابوي نهجاً مماثلاً لليثيوم الخام[57].

(56) *Reuters*, 2023, Namibia bans export of unprocessed critical minerals, 8 June.

(57) Ibid., 2023, Malaysia to ban export of rare earths to boost domestic industry, 11 September, and ibid., 2023, Zimbabwe lithium export earnings treble as projects take off, 1 November.